

Distr.: General
13 February 2002
Arabic
Original: Spanish

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه تقييما لعمل مجلس الأمن خلال فترة رئاسة كولومبيا في شهر
آب/أغسطس ٢٠٠١ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم تحت إشرافي الشخصي عقب
مشاورات مع الدول الأعضاء التي كانت أعضاء في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠١
و ٢٠٠٢، عملاً بمذكرة الرئيس المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1979/451)، وهي
لا تمثل آراء المجلس.

أرجو تعميم هذه الرسالة والتقييم المرفق بها ضمن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير ألفونسو فالديفييسو

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

تقييم لعمل مجلس الأمن خلال فترة رئاسة كولومبيا (آب/أغسطس ٢٠٠١)

نظر مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس في مختلف حالات الصراع في آسيا وأفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط على النحو المشار إليه في هذه الوثيقة. وتناول جدول أعمال المواضيع التي نوقشت مسألة الأسلحة الصغيرة، ومنع التفاعلات والمواضيع الناشئة من الاجتماع الختامي للشهر المعقود في إطار جلسة علنية.

ورأس وزير خارجية كولومبيا غيامو فرناندس ديسوتو اجتماع مطلع الشهر في إطار جلسة علنية تناولت مسألة الأسلحة الصغيرة واجتماع نهاية الشهر في إطار جلسة اتخذ فيها القرار بشأن هذا الموضوع وفي جلسة علنية لاختتام دورة عمل الشهر.

وكان برنامج العمل الشهري يتمثل في ما يلي:

(أ) ٣ جلسات رسمية أدلى فيها ببيانين رئيسيين أحدهما عن الأسلحة الصغيرة (S/PRST/2001/21) وبشأن الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (S/PRST/2001/20)، واتخذ القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١) بشأن منع الصراعات المسلحة.

(ب) ٥ جلسات علنية جرى خلال اثنتين منها نقاش عام بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين ومسألة الأسلحة الصغيرة؛ وإحاطة من الأمانة العامة بشأن الحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافية الاتحادية، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واجتماع الشهر الختامي.

(ج) جلسة خاصة واحدة بشأن الحالة في تيمور الشرقية، انتهت بإصدار بلاغ في ٢٣ آب/أغسطس يشير باستفاضة إلى هذا الموضوع (انظر التذييل الأول).

(د) ١١ مشاورات غير رسمية بشأن المواضيع المحددة في هذا التقييم، انتهت بصور ثمانية بيانات موجهة إلى الصحافة (انظر التذييل الثاني).

الأهداف التي اقترحتها كولومبيا

إضافة إلى العمل الذي كان يتعين على مجلس الأمن القيام به خلال شهر آب/أغسطس، اقترحت كولومبيا أربعة أهداف، أولها فتح النقاش مجددا بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة في ما يتعلق بآثارها على صون السلم والأمن الدوليين؛ وثانيها استهلال النظر بصورة شاملة في الحالة في أفغانستان؛ وثالثها تيسير إجراء مناقشة غير رسمية في ما بين

أعضاء مجلس الأمن ومسؤولي الأمانة الرفيعي المستوى بشأن النهج الإقليمي للصراعات في أفريقيا، وأجرها تشجيع قيام علاقة بين المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. ويجري شرح هذه الأهداف في الأجزاء ذات الصلة من هذا التقرير.

أفريقيا

سيراليون (٩ آب/أغسطس)

أطلع مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام الهادي العنابي أعضاء المجلس على آخر التطورات المستجدة في سيراليون. ولاحظ أن انتشار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على مراحل ما زال جاريا، وكذلك برنامج نزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وهو عمل ربما تسنى إنجاز به بحلول نهاية العام. وقال إن الحكومة بصدد إرسال ممثلين عن الشرطة إلى المناطق التي تسلم فيها قوات الجبهة المتحدة الثورية سلاحها، وطلب تمديدا آخر لولايتها في البرلمان تيسيرا للتحضير للانتخابات في البلد. فضلا عن ذلك، ذكر الترتيبات المتعلقة بإطلاق اللجنة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة، مستنتجا أن الوضع يدعو إلى التفاؤل. وقد تم الإعراب في المناقشة التي جرت عقب ذلك عن الارتياح العام للتقدم الذي أحرزته البعثة، ولوجود الشرطة الوطنية في عدة مناطق ولأهمية اللقاءات التي عقدت مع الجبهة المتحدة الثورية في عملية نزع السلاح، وكذلك ضرورة تعزيز أسس نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن القلق إزاء التوتر في منطقة لوفاليري وحالة المشردين في البلد، معربا عن تمنييه في أن تحل هذه المشكلة بحلول الانتخابات في السنة التالية. وساد شعور بالتأييد للجهود التي يبذلها الرئيس كباح للقاء رؤساء اتحاد نهر مانو. وقد اعتمد في نهاية المناقشة بيان موجه إلى الصحافة.

أنغولا (١٦ آب/أغسطس)

استمع المجلس إلى تقرير من مساعد الأمين العام للشؤون السياسية دانيلو تورك بشأن هجوم آب/أغسطس الذي أعلنت يونيتا مسؤوليتها عنه والذي طاول قطارا للركاب على بعد ٦٠ كيلومترا من لواندا، فأُسفر عن مقتل ٢٠٠ شخص وجرح ١٠٠ آخرين. وقد استخدمت في الهجوم ألغام فجرت لاسلكيا عن نحو أدى إلى انحراف القطار عن سكه. وأفادت التقارير بأن المتمردين المسلحين أطلقوا النيران على الركاب الذين هربوا من موقع الحادث. ولاحظ مساعد الأمين العام أن الهجوم أدى إلى تعكير أجواء التفاؤل الحذر الذي كان سائدا في السابق في ما يتعلق بآفاق السلام في أنغولا. وشهدت الأشهر الأخيرة تراجعا في القدرة العسكرية لتنظيم المتمردين نتيجة للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ولتزايد

المشاركة من جانب المجتمع المدني، بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية، في عملية المصالحة الوطنية، وإعلان الانتخابات للسنة المقبلة. وأدان المجلس الهجوم في بيان إلى الصحافة، معيدا تأكيد تأييده لإيجاد حل سلمي للصراع على أساس بروتوكول لوساكا وقرارات المجلس.

ليبريا (١٦ آب/أغسطس)

كرس مجلس الأمن الجلسة للنظر في الحالة الأمنية والعسكرية والإنسانية في ليبيريا. وتولى مساعد الأمين العام للشؤون السياسية دانييلو تورك ونائبة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ كارولين ماكاسكي تقديم إحاطة الأمانة العامة. وتمحور النقاش حول آثار نظام الجزاءات الانتقائي الذي فرض في آذار/مارس ٢٠٠١ وتأثير أحداث ليبيريا على إعادة السلام إلى سيراليون والاستقرار إلى العديد من المناطق غرب أفريقيا. وقد أشير خلال المشاورات إلى الحالة في منطقة لوفو الحدودية الواقعة بين غينيا وسيراليون، وإلى الحالة الإنسانية الخطيرة، بما في ذلك تقديرات عدد المشردين واللاجئين، واستجابة المجتمع الدولي. وأصدر الرئيس بيانا إلى الصحافة يعكس النقاط الرئيسية للمناقشة.

الصومال (٢١ آب/أغسطس)

قدمت نائبة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ إحاطة إلى المجلس خلال المشاورات غير الرسمية بشأن الحالة الإنسانية في الصومال. وقدمت تقريرا مفصلا عن الأوضاع الأمنية في الميدان لجهة توفير المساعدة الإنسانية، فضلا عن معلومات تكميلية بشأن عودة اللاجئين، واستجابة المجتمع الدولي، وعمل الوكالات التابعة للأمم المتحدة والظروف المتعلقة بإيصال المساعدة. وأشار أعضاء المجلس خلال المناقشة إلى المسائل المتعلقة بالأمن واللاجئين ومنع الصراعات وحالة الأطفال والألغام المضادة للأفراد وممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي ختام الجلسة، أصدر رئيس المجلس بيانا إلى الصحافة استنادا إلى هذه التعليقات.

بوروندي (٢٤ آب/أغسطس)

نظر المجلس في الحالة في بوروندي استنادا إلى إحاطة قدمها مساعد الأمين العام للشؤون السياسية. وأطلع الأعضاء على آخر مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية، وكذلك على نتائج آخر اجتماع عقدته اللجنة المعنية برصد تنفيذ اتفاق أروشا (١٥-٢٠ آب/أغسطس). وأشار أعضاء المجلس في بيانهم، في جملة أمور، إلى تشكيل الحكومة الانتقالية التي ستكون في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وعودة زعماء الهوتو المنفيين إلى البلد وضرورة تأمين قوة حماية لكفالة سلامتهم، وانعدام الاستقرار السياسي والإشاعات بحصول انقلاب على الرئيس بويويا، والتردد غير المقبول من جانب مجموعتين متمردتين في

إبرام وقف لإطلاق النار وتأييد المبادرة الإقليمية لبلدان البحيرات الكبرى وميسّر عملية أروشا، نلسون منديلا. وأدلى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة يعكس المبادئ الرئيسية للمناقشة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية (٣٠ آب/أغسطس)

أطلع مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام أعضاء المجلس على الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما منذ انعقاد الاجتماع التنظيمي الأول لهيئة الحوار بين الفصائل الكونغولية في غابوروني من ٢٠ إلى ٢٣ آب/أغسطس تحت رعاية ميسّر هذه العملية رئيس بوتسوانا السابق السير كيتوميلي ماسيري. ونوه مساعد الأمين العام بحدوث عدد من التطورات الإيجابية، من بينها استمرار وقف إطلاق النار، وإنجاز الفصل بين القوات والانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية، وكذلك القرار الذي اتخذ في غابوروني بعقد الاجتماع الأول لهيئة الحوار بين الفصائل الكونغولية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في مقر منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا. وقال إنه حصلت أيضا تطورات سلبية، من قبيل الأوضاع الإنسانية الحالية، واستمرار رفض القوات المتمردة تحويل مدينة كيسنغاني إلى منطقة متروعة السلاح، والقتال الدائر في المناطق الشرقية من البلد. وجاء الاجتماع تهيئة لزيارة الأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا التي سيبدوها في ١ أيلول/سبتمبر، يرافقه ممثله الخاص الجديد آموس نغونغني. وأشارت الدول الأعضاء المشاركة في المناقشة إلى فحوى هذه الإحاطة، ملاحظة أنها تتوقع صدور التقرير المقبل الذي سيقدمه السير كيتوميلي ماسيري إلى مجلس الأمن في ٥ أيلول/سبتمبر.

آسيا والمحيط الهادئ

بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة (١٤ آب/أغسطس)

عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية للاستماع إلى إحاطة من السفير سينكلير، رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل بشأن آخر مستجدات عملية السلام في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة. وعلق السفير سينكلير على آخر اتفاق تم التوصل إليه بين الأطراف، وهو التسوية السياسية الشاملة. وتتضمن التسوية أحكاما تتعلق بإقامة حكم ذاتي في بوغانفيل، وإجراء استفتاء وتنفيذ برنامج للتخلص من الأسلحة. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لأنشطة المكتب المذكور وللسفير سينكلير، وكذلك للدور الذي يؤديه فريق السلام المكون من مراقبين من الجيش والشرطة من استراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا. ورحبوا بالتقدم الذي تم إحرازه في العملية السلمية، مشجعين الأطراف على تسوية المسائل العالقة على نحو يتيح تنفيذ التسوية السياسية الشاملة. وتم التركيز على ضرورة وضع برنامج

لجمع الأسلحة والتخلص منها. وأدلى الرئيس بيان للصحافة يعكس عددا من جوانب النقاش.

إعادة جميع الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة إلى ديارهم أو عودتهم إليها (٢١ آب/أغسطس)

عقد المجلس مشاورات غير رسمية للاستماع إلى عرض من السفير يولي فورونتسوف المنسق الرفيع المستوى للتقرير الخامس للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) (S/2001/796)، بشأن إعادة جميع المواطنين الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة إلى ديارهم أو عودتهم إليها، فقال السفير فورونتسوف إن ليس لديه شيء يذكر يبلغ عنه، وإنه يأمل في أن يقرر العراق التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الثلاثية، ومعه شخصيا بصفته منسقا. وقال أيضا إن الكويت أشارت إلى استعدادها للدخول في حوار مباشر مع العراق بشأن هذه المسألة، على أن يعترف العراق بادئ ذي بدء بوجود أسرى حرب كويتيين لديه. وأعاد أعضاء المجلس خلال المناقشات تأكيد تأييدهم بالإجماع للجهود التي يبذلها المنسق الرفيع المستوى، مشيرين إلى ضرورة تناول المسألة من وجهة نظر إنسانية بحتة، وحث العراق على التعاون بالكامل مع السفير فورونتسوف. وأدلى الرئيس ببيان إلى الصحافة يعكس عددا من جوانب النقاش.

تيمور الشرقية (٢٣ آب/أغسطس)

استمع المجلس في جلسة خاصة إلى إحاطة من مساعدة الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن التحضير لانتخاب جمعية تأسيسية في ٣٠ آب/أغسطس. وكانت الدول الأعضاء الأخرى حرة في المشاركة في الجلسة، لكنه لم يسمح لمندوبي الصحافة حضورها. وأشار مساعد الأمين العام إلى أن العملية الانتخابية تتسم بالهدوء والنظام، وأبلغ عن حصيلة بعثة التقييم الأمني التي أجراها المنسق الأمني للأمم المتحدة في تيمور الغربية. وفي أعقاب اغتيال موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في معسكر للاجئين في تيمور الغربية، صنف المنسق الأمني مستوى الوضع الأمني في تيمور الغربية في الدرجة الخامسة، وهي تستدعي انسحاب جميع أفراد الأمم المتحدة. واقترحت بعثة التقييم الأمني الاتفاق مع حكومة إندونيسيا على توقيع مذكرة تفاهم، يصار بعدها إلى إعادة تصنيف الوضع الأمني في جميع أنحاء تيمور الغربية عمليا في الدرجة الرابعة. وصدر بلاغ بعد الجلسة (انظر التذييل الأول).

أفغانستان (٢٩ آب/أغسطس)

اجتمع المجلس بصورة غير رسمية لإجراء مناقشة موضوعية شاركت فيها الأمانة العامة وتناولت العناصر التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند وضع نهج شامل لإزاء الحالة في أفغانستان يؤدي المجلس من خلاله دور الموجه للأمم المتحدة في ما يتعلق بهذه المسألة. وقد جرت هذه المناقشة التي عرفت بأنها مسألة ذات أولوية لشهر آب/أغسطس، استنادا إلى التقرير الذي أعده الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وقدمه إلى كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن (S/2001/789). وقدم مساعد الأمين العام للشؤون السياسية الذي علق في العمق على التطورات العسكرية والسياسية عرضا للتقرير ووصفا مستفيضا للأوضاع الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، مبينا العناصر الواردة في التقرير في ما يتعلق بالنهج الشامل الواجب اتخاذه. وشدد أعضاء المجلس على عدد من النقاط، بما في ذلك أهمية تجنب الحلول العسكرية والصراعات، وضرورة مساعدة زارعي الخشخاش السابقين على نحو يحول دون عودتهم إلى زراعة هذا المحصول، وضرورة وضع خطة لإعمار أفغانستان تأخذ في الاعتبار إيجاد تسوية سياسية، ومدى أهمية أن يقوم الأمين العام بتقديم اقتراح أكثر تفصيلا إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر. وأدلى الرئيس ببيان إلى الصحافة يعكس عددا من جوانب النقاش.

أوروبا

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (١٣ آب/أغسطس)

عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية نظر خلالها في الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في ضوء التوقيع على الاتفاق الإطاري من جانب الحكومة والأحزاب السياسية الأربعة. وعرضت الولايات المتحدة، بوصفها منسقا لفريق الاتصال، مشروع بيان من رئيس مجلس الأمن أثناء المشاورات. واعتمد البيان (S/PRST/2001/20) في جلسة رسمية عقدت في ١٣ آب/أغسطس؛ ورحب المجلس في البيان، في جملة أمور، بتوقيع الرئيس ترايكوفسكي وزعماء الأحزاب السياسية الأربعة في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠١ على الاتفاق الإطاري المذكور، داعيا إلى تنفيذ الاتفاق بصورة كاملة وفورية، على نحو يعزز التنمية في جو من السلام والوئام داخل المجتمع المدني، مع احترام الهوية الإثنية للمواطنين المقدونيين ومصالحهم.

كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (٢٨ آب/أغسطس)

استمع المجلس في جلسة علنية إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام جان ماري غيهينو، علق فيها بالتفصيل على التطورات التي حصلت خلال الشهر

السابق في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وركزت الإحاطة والبيانات اللاحقة التي أدلت بها للدول الأعضاء المشاركة في الجلسة على مسألتين اثنتين، أولهما مناقشة مختلف جوانب التحضير للانتخابات العامة التي ستعقد في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث طرحت إشارات صريحة إلى الإجراء الواجب اتباعه لتشجيع الناحيين من الأقليات على تسجيل أسمائهم للاقتراع. وتم التشديد على التحسن الذي طرأ على العلاقة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبلغراد، وأتى وكيل الأمين العام على ذكر الإجراء الجاري اتخاذه لتحسين الحالة الأمنية وتدعيم سيادة القانون. أما المسألة الثانية التي أثّرت في الجلسة فتتعلق بالعلاقات بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وحكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، في ضوء عدد من الاتهامات التي وجهتها الحكومة لجهة افتقار البعثة وقوة كوسوفو إلى الالتزام في ما يتعلق بكبح تعاون المتطرفين من ألبان كوسوفو مع جيش التحرير في مقدونيا. وقد انتهز عدد من الوفود الفرصة في المناقشة للإشارة إلى ضرورة رفع الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا في القرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

تلقى رئيس مجلس الأمن رسالة من ممثلي قطر ومالي بالنيابة عن المجموعة الإسلامية (S/2001/797)، يطلبان فيها عقد جلسة فورية للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وفي ١٦ آب/أغسطس، عقد المجلس جلسة غير رسمية في إطار البند المعنون "مسائل أخرى"، نظر أثناءها في الطلب وقرر عقد جلسة علنية في المجلس بغية عقد مناقشة مفتوحة بشأن الموضوع. وقد عقدت المناقشة المفتوحة يومي ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس.

وبطلب من المملكة المتحدة والنرويج، عقدت مشاورات غير رسمية في ٢٣ آب/أغسطس لاستعراض الحالة. وعرض ممثل المملكة المتحدة في الجلسة، نيابة عن وفده ووفد النرويج، مشروع بيان مقدم من الرئيس. وأدلى عدد من الوفود ببيانات علق فيها على اقتراح المملكة المتحدة. واتضح خلال المناقشة أنه لن يتسنى للمجلس التوصل إلى توافق في الآراء بشأن شكل المقرر الذي يتوخى صدوره عن المجلس بشأن هذه المسألة. ففي حين أعلنت مجموعة من البلدان أنها مستعدة لاعتماد شكل بيان مقدم من الرئيس، أشارت وفود أخرى إلى أنها لن تنظر حتى في مسودة النص. ودعت المملكة المتحدة أعضاء المجلس إلى التشاور مع حكوماتهم، طالبة من الرئيس عقد مشاورات غير رسمية في اليوم التالي لاتخاذ قرار نهائي بشأن النهج الواجب اعتماده.

وفي ٢٤ آب/أغسطس تم النظر مرة أخرى في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في إطار مشاورات غير رسمية. وأثناء تبادل الآراء، اتضح عدم وجود توافق في الآراء لمصلحة إجراء مفاوضات بشأن مشروع بيان الرئيس الذي قدمته المملكة المتحدة والترويج. وأعلن الرئيس أنه سيتم النظر في البند لاحقاً.

مسائل أخرى

الأسلحة الخفيفة (٢ آب/أغسطس)

اتسم هذا البند بأولوية خلال فترة رئاسة كولومبيا. وقد جرت المناقشة المفتوحة برئاسة وزير خارجية كولومبيا غيرمو فرناندس ديسوتو بحضور الأمين العام. وفي البيان الذي أدلى به الأمين العام، أكد، في جملة أمور، على التقدم الهام الذي أحرزه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه. وشدد على سهولة شراء الأسلحة الخفيفة وسهولة استعمالها ونقلها وإخفائها، مشيراً إلى أن انتشار هذه الأسلحة قد أدى إلى تفاقم الصراع وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين وتقويض سيادة القانون ونشر ثقافة العنف والإفلات من العقاب. والمسألة ليست مسألة نزع سلاح فحسب، بل هي مسألة تنمية وديمقراطية وحقوق إنسان وأمن بشري. وأضاف قائلاً إنه ليس ثمة حلول بسيطة، ولا وسيلة بعينها يمكنها معالجة أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن شأن إعراب مختلف البلدان عن التزامها السياسي أن يؤثر تأثيراً حاسماً على إنقاذ حياة العديد من البشر وتخفيف معاناتهم. وللمجلس دور رئيسي يؤديه في جعل موضوع الأسلحة الصغيرة محور الاهتمام العالمي العاجل، وهو جانب محوري من جوانب السلم والأمن الدوليين.

وفي آب/أغسطس، اتخذ مجلس الأمن خطوة عامة في معرض النظر في مسألة الأسلحة الصغيرة. فعقب تلك المناقشة المفتوحة، تمت صياغة بيان رئاسي (S/PRST/2001/21) يجسد آراء أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة الآخرين الذين شاركوا في المناقشة بحماس وطرحوا اقتراحات بناءة. وسوف يكون البيان بمثابة دليل لما يتخذه المجلس في المستقبل من مواقف بشأن هذا الموضوع.

ويقدم البيان الرئاسي تعريفاً لمختلف جوانب الموضوع، ويتضمن جملة أمور، من بينها طلب إلى الأمين العام بتقديم تقرير بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، يتضمن توصية محددة عن الأساليب التي يمكن للمجلس من خلالها معالجة مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الحالات التي تخضع لنظره، مع أخذ آراء الدول الأعضاء والتجارب الميدانية المستجدة ومحتوى البيان في الاعتبار.

وقد أتاح الجمع بين المناقشة المفتوحة والبيان الرئاسي تحقيق عدد من الأهداف، أولها إفساح المجال لمتابعة مسألة الأسلحة الصغيرة بعد سنتين من إدراجها على جدول أعمال مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. والثاني هو تناول هذه المسألة بنظرة نقدية تحديدا في حالات الصراع الخاضعة لنظر المجلس، ووضع أسس أفضل لإدراج إشارات صريحة في القرارات والبيانات الرئاسية المتصلة بحالات محددة. أما الهدف الثالث الذي تحقق فهو اتساع نظرة المجلس إلى الموضوع من خلال المشاركة الفعالة لبلدان من غير الأعضاء. وأخيرا، تم تبيان عدد من الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن تنفيذًا لبرنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه في ٢٠ تموز/يوليه.

منع الصراعات المسلحة (٣٠ آب/أغسطس)

اتخذ القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١) المتعلق بمنع الصراعات المسلحة في جلسة رسمية. وجاء اعتماده تنويجا لعملية شاقة من التفاوض استهلّت في نهاية حزيران/يونيه عندما قدم وفد بنغلاديش نسخة أولى لينظر أعضاء مجلس الأمن فيها، وقد جاءت في أعقاب تقرير قدمه الأمين العام بشأن المسألة.

النهج الإقليمي إزاء الصراعات في أفريقيا

شكل النهج الإقليمي إزاء الصراعات في أفريقيا أولوية أخرى من أولويات كولومبيا خلال تسلمها مهام الرئاسة. ففي تبادل غير رسمي للآراء عرف بـ "اجتماع برنستون"، نظر أعضاء مجلس الأمن وكبار موظفي الأمانة العامة وممثلو الوسط الأكاديمي في الإمكانيات والصعوبات المتصلة بالنهج الإقليمي لإدارة الصراع في أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى.

وبالدرجة الأولى، يعنى مجلس الأمن عادة بالصراعات الأفريقية من منظور قطري. بيد أن هذه الجلسة أتت استجابة لضرورة إيلاء اهتمام شديد لعزم الأمم المتحدة على تطبيق نهج إقليمي أو دون إقليمي، على نحو ما بينته البعثة المشتركة بين الوكالات في غرب أفريقيا في تقريرها إلى مجلس الأمن (S/2001/434). وقد تبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن مساهماته في تلك المبادرة في أفريقيا لجهة منع الصراعات، وصنع السلام وبناء السلام، وتم تعميم النقاط الرئيسية الواردة في هذا التحليل ضمن وثائق مجلس الأمن (S/2001/1174).

الحوار مع الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة المعني بإصلاح مجلس الأمن (٣٠ آب/أغسطس)

في حزيران/يونيه ٢٠٠١، طُلب إلى سفراء المملكة المتحدة وبنغلاديش (رئيسة مجلس الأمن لذلك الشهر) وكولومبيا إقامة حوار مع الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة المعني بإصلاح مجلس الأمن. وجرى خلال الحوار تبادل قيم لوجهات النظر قام السفراء باطلاع أعضاء المجلس عليه في مشاورات غير رسمية عقدت في ٣٠ آب/أغسطس. وقد أفضى العرض الذي قدمه ممثلو تلك الدول الثلاث إلى تبادل مثمر للآراء بين أعضاء المجلس بشأن الإصلاحات المتعلقة بعمله، وهي إصلاحات تكرر العديد منها في الاجتماع الختامي الذي عقد في اليوم التالي.

المناقشة التي جرى فيها الاجتماع الختامي للشهر (٣١ آب/أغسطس)

عقد مجلس الأمن المناقشة الختامية لشهر آب/أغسطس في جلسة علنية. ورأس الجلسة وزير خارجية كولومبيا غييرمو فرنانديس ديسوتو. وشدد الوزير في بيانه على جملة أمور من بينها الأهداف التي حددتها كولومبيا لرئاستها والإنجازات التي تحققت خلال الشهر.

وأتاحَت الجلسة فرصة استثنائية لإلقاء نظرة ناقدة على الأساليب والوسائل التي يستخدمها المجلس لدى اضطلعه بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين. وعلى نحو أكثر تحديدا، تناول الاجتماع التجارب الخاصة بأعمال المجلس خلال شهر آب/أغسطس، وأعاد تأكيد ترابط الرئاسات الشهرية وتكافلها. وأشار أعضاء المجلس إلى الدروس المستفادة من النظر في جدول أعمال الشهر، وكذلك إلى المسائل الإجرائية من قبيل تسيير الأعمال (الشفافية والبرنامج المؤقت، والجدول الزمني)، ونوعية الإحاطات التي تقدمها الأمانة العامة إلى المجلس ومناسبتها، وفحوى تقرير الأمين العام للجمعية العامة. وأشار عدد من الوفود إلى الفوائد التي تنطوي عليها اجتماعات من قبيل ما عقد في آب/أغسطس بشأن النهج الإقليمية إزاء إدارة الصراعات في أفريقيا ("اجتماع برينستون").

ملاحظات ختامية

جرى خلال فترة رئاسة كولومبيا بذل جهد حقيقي تجاه الشفافية في عمل المجلس، من خلال عروض تفصيلية لبلدان غير أعضاء في المجلس، والاستمرار في استكمال المعلومات المتاحة عن المجلس على صفحة كولومبيا الإلكترونية على الشبكة www.un.int/colombia واستمرار ممثلينا في التواجد لتقديم ردود إلى أي عضو في المنظمات التي تطلب ذلك، والتعاون معه.

التذييل الأول

بلاغ صادر عن الجلسة الخاصة المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس بشأن تيمور الشرقية

وفقا للمادة ٥٥ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، قام الأمين العام بإصدار البلاغ التالي بدلا عن محضر حربي:

”في الجلسة ٤٣٥٨، المعقودة كجلسة خاصة في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، نظر مجلس الأمن في البند المعنون ’الحالة في تيمور الشرقية‘.

”ودعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثلي الأرجنتين وأستراليا وألمانيا وإندونيسيا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا والدانمرك وجمهورية كوريا والسويد وفنلندا وكندا والمكسيك وناميبيا ونيوزيلندا وهولندا واليابان، بناء على طلبهم إلى الاشتراك في مناقشة البند دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

”واستمع مجلس الأمن إلى إحاطة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت من السيد الهادي العنابي، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وقدم السيد العنابي تفاصيل الترتيبات الانتخابية فأبلغ المجلس أن الحملة الانتخابية في تيمور الشرقية تسير حتى الآن بطريقة سلمية. وقال إن الأحزاب السياسية والسكان عموما أبدوا تأييدا قويا لميثاق الوحدة الوطنية.

”وأكد أعضاء المجلس، فضلا عن ممثل بلجيكا، أهمية إجراء انتخابات ٣٠ آب/أغسطس بطريقة سلمية. وأعربوا عن اعتقادهم بأن سير الانتخابات بصورة سلمية وديمقراطية سيكون خطوة أولى نحو استقلال تيمور الشرقية ضمن عملية معقدة لتحقيق الاستقرار في تيمور الشرقية. وشجع المتكلمون على التحلي بروح السلم والديمقراطية والتسامح طوال العملية الانتخابية وما بعدها، وانضموا إلى الأمين العام في تأييده للجهود البطولية لشعب تيمور الشرقية وفي حثه على أن يدلي عدد كبير من الناحيين بأصواتهم في هذه الانتخابات.

”ورد السيد العنابي على التعليقات والأسئلة“.

التذييل الثاني

بيانات أدلى بها رئيس مجلس الأمن إلى الصحافة

أفغانستان (٢٩ آب/أغسطس)

نظر أعضاء مجلس الأمن في تقرير الأمين العام واستمعوا إلى إحاطة من مساعد الأمين العام للشؤون السياسية بشأن الحالة في أفغانستان.

وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء محنة الشعب الأفغاني. ودعوا الأطراف المتحاربة، ولا سيما الطالبان، إلى وقف القتال الذي أدى إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، وأتاح للإرهابيين إيجاد ملاذ آمن لهم وأسفر عن نشوء إحدى أخطر الأزمات الإنسانية في العالم. وأعربوا أيضا عن قلقهم إزاء الآثار المترتبة على الحالة في أفغانستان بالنسبة للسلم والأمن الدوليين.

واتفقوا على إمكان أن يفضي وضع نهج شامل إزاء أفغانستان إلى المساهمة في إنهاء الصراع، والنهوض بالسلم وإعادة تأهيل البلد، ومعالجة هواجس المجتمع الدولي، من قبيل مشاكل الإرهاب واللاجئين وحقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية للأفغان. وفي هذا الصدد، لاحظوا الخطوات التي اتخذها طالبان لتطبيق حظر على زراعة الخشخاش على نحو يساعد في جهود مكافحة المخدرات.

وأعربوا عن تأييدهم لاجتماع فريق دعم أفغانستان وفريق ٦ + ٢ الذي سيعقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر لحشد الدعم لإعادة تأهيل مزارعي الخشخاش السابقين. وفي هذا الصدد، ناشدوا الجهات المانحة تقديم مزيد من المساعدة لشعب أفغانستان والاستجابة للنداء المشترك.

وهم يتطلعون إلى اقتراحات الأمين العام التي ستصدر في تشرين الأول/أكتوبر بشأن اتباع نهج شامل. واتفقوا على العودة إلى مسألة النهج الشامل بعد صدور هذه الاقتراحات بفترة وجيزة بغية اتخاذ الإجراء الملائم في الخريف.

وناشدوا مجددا الأطراف، ولا سيما الطالبان، استئناف المفاوضات للوصول إلى تسوية سلمية للصراع وإقامة حكومة واسعة التمثيل تخضع للمحاسبة.

وأعربوا عن تأييدهم الشديد للدور المحوري الذي تؤديه الولايات المتحدة في المساعدة على إحلال السلام في أفغانستان، وتشجيعهم المثل الشخصي للأمين العام على مواصلة جهوده في هذا الاتجاه.

وأبدوا أسفهم لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما التمييز ضد النساء والفتيات، بما في ذلك ما يتعلق بالتعليم والعمل، وإغلاق مكاتب بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان في المناطق، وفرض قيود على تسليم المعونة الإنسانية، ولا سيما توقيف عاملين إنسانيين أفغان وأجانب في الآونة الأخيرة، ودعوا طالبان إلى كفالة وصول عاملي الإغاثة والمعونة إلى جميع المحتاجين دون عوائق. وأدانوا استمرار طالبان في تأييد الإرهاب الدولي، ورفضهم تسليم أسامة بن لادن، وعدم امتثالهم للقرارين ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٢٦٧ (١٩٩٩)، مؤكدين ضرورة أن يشمل أي نهج شامل إزاء أفغانستان امتثالا كاملا لمقررات المجلس.

أنغولا (١٦ آب/أغسطس)

يدين أعضاء مجلس الأمن بشدة الهجوم الإرهابي التي شنته يونيتا في ١٠ آب/أغسطس على مطار مدني بالقرب من مدينة ماريا تريزا. وعلى غرار الهجمات التي شنها أفراد هذه الجماعة في السابق في مناطق مثل كاخيتو، تعتمد هؤلاء استهداف المدنيين. ويناشد أعضاء المجتمع الدولي توفير المساعدة الإنسانية للأعداد الكبيرة من الأنغوليين الذين يفرون من هذه الهجمات.

وأكد الأعضاء من جديد مناشدتهم يونيتا القيام على الفور وبالكامل بتنفيذ التزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا لعام ١٩٩٤ والدخول بمجدية في البحث عن السلام.

وأكد أعضاء مجلس الأمن أيضا تأييدهم لجميع الجزاءات القائمة ضد فصيل يونيتا الذي يرأسه جوناثان سافيمي ريثما يتحقق تنفيذ المنظمة بالكامل التزاماتها المعقودة بموجب بروتوكول لوساكا.

ويظل أعضاء المجلس على التزامهم بإيجاد حل سلمي للصراع الأنغولي استنادا إلى بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويحثون على اتخاذ خطوات ملموسة لدفع مثل هذا الحل إلى الأمام.

ويعيد أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم للتحضيرات الجارية لعقد انتخابات في عام ٢٠٠٢ في أنغولا، مشددين على ضرورة ألا تؤدي هذه الأعمال التي تقوم بها يونيتا إلى إحباط تلك الجهود.

بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة (١٤ آب/أغسطس)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة من رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل.

وكانت هذه أول مرة يناقش فيها أعضاء المجلس الحالة في بوغانفيل منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

وقد رحبوا باستمرار التقدم في المفاوضات الجارية بين حكومة بابوا غينيا الجديدة وأحزاب بوغانفيل، منوهين على نحو خاص بمصادقة المجلس التنفيذي الوطني لحكومة بابوا غينيا الجديدة في ٧ آب/أغسطس على تسوية سياسية شاملة.

وشجع أعضاء المجلس الأطراف على العمل بمرونة وبروح من التعاون لتسوية المسائل العالقة على نحو يتيح الاتفاق على التسوية بشكل رسمي والمضي في تنفيذها بأسرع وقت ممكن.

ورأى أعضاء المجلس أن صياغة "تسوية سياسية شاملة" تتضمن أحكاماً بإقامة حكم ذاتي في بوغانفيل، وإجراء استفتاء في نهاية المطاف، ووضع برنامج للتخلص من الأسلحة يشكل خطوة هامة باتجاه إيجاد تسوية سلمية نهائية للصراع. وهم يتطلعون إلى الانتهاء من هذه التسوية.

ونوه أعضاء المجلس بالدور الهام الذي يؤديه فريق رصد السلام في المساعدة على إيجاد البيئة المؤاتية لتمكين عملية السلام من الاستمرار.

ولاحظوا أن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل دأب على أداء دور هام على صعيد المساعي الحميدة. وينبغي للمكتب أن يواظب على هذا الدور، على نحو يشمل جمع الأسلحة والتخلص منها.

بوروندي (٢٤ آب/أغسطس)

كرر أعضاء مجلس الأمن الإعراب عن تأييدهم للقرارات التي اتخذها في ٢٣ تموز/يوليه مؤتمر القمة الخامس عشر للمبادرة الإقليمية بشأن بوروندي وللجهود التي بذلها ميسر عملية أروشا نيلسون مانديلا ونائب رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما.

وأخذ أعضاء المجلس علماً بالعلاقات الإيجابية التي نشأت بين الأحزاب السياسية، وشجعوها على مواصلة العمل سوية لإقامة الحكومة الانتقالية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر.

ودعا أعضاء المجلس الحكومة والأحزاب إلى كفالة تهيئة الظروف اللازمة، بما في ذلك الحماية الأمنية، في أقرب فرصة ممكنة بغية تيسير عودة الزعماء السياسيين المنفيين.

وحث أعضاء المجلس قوات التحرير الوطني وجبهة الدفاع عن الديمقراطية على الدخول في مفاوضات لإنهاء القتال دون مزيد من الإبطاء.

وظل يساور أعضاء المجلس قلق بالغ إزاء الأوضاع الإنسانية في بوروندي وحثوا جميع الأطراف على احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وكذلك على تيسير وصول الموظفين الإنسانيين إلى المجموعات السكانية المحتاجة.

ودعا أعضاء المجلس بلدان المنطقة إلى استعمال نفوذها الجماعي والفردى لمساعدة الأطراف على التقدم إيجابيا في عملية السلام.

إعادة المفقودين من المواطنين الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة إلى ديارهم (٢١ آب/أغسطس)

استعرض أعضاء مجلس الأمن آخر تقرير قدمه الأمين العام عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) في ما يتعلق بالمفقودين من الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة.

وأعرب أعضاء المجلس مجددا عن تأييدهم بالإجماع لعمل المنسق الرفيع المستوى الذي عينه الأمين العام لشؤون المفقودين من الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة وأثنوا على ما بذله من جهود للوصول إلى نتيجة مرضية لهذه المسألة.

وأعرب أعضاء المجلس عن عميق قلقهم لاستمرار مخنة المفقودين من الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة وأسرهم، والتي ظلت عشرة أعوام دون حل، معربين عن أملهم في أن تواصل كافة الأطراف المعنية التعامل مع هذه القضية من وجهة نظر إنسانية بحثة وتسويتها على وجه السرعة.

وشدد أعضاء المجلس على أهمية الحوار بين الأطراف كافة، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الثلاثية، وحثوا العراق على التعاون الكامل مع السفير فورونتسوف في أدائه لولايته وفق ما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) ومع جميع الوكالات والهيئات التي تتعامل مع هذه القضية.

ليبريا (١٦ آب/أغسطس)

ييدي أعضاء مجلس الأمن قلقهم إزاء استمرار القتال في ليبيريا ويحثون الأطراف المعنية على ضبط النفس والدخول في حوار.

ويرحب أعضاء المجلس بالاجتماع الذي عقده وزراء خارجية اتحاد نهر مانو في الفترة من ١٣ إلى ١٥ آب/أغسطس، معربين عن الأمل في أن تؤدي هذه المبادرة إلى تيسير وتوسيع آفاق التعاون المعزز والسلام المستديم في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، ويحثون على مواصلة المبادرات الجارية بهدف الإعداد لاجتماع لرؤساء دول اتحاد نهر مانو.

ويناشد أعضاء مجلس الأمن الحكومة الليبرية سبر جميع القنوات السلمية التي تفضي إلى إنهاء القتال داخل البلد، وقد تسبب بعواقب إنسانية وخيمة.

ويؤكد أعضاء المجلس ضرورة كف الأحزاب، مهما كانت هويتها، عن انتهاك حقوق الإنسان.

ويدعو أعضاء المجلس المجتمع الدولي، ولا سيما المنظمات الإنسانية، إلى مواصلة توفير المساعدة اللازمة للمجموعات السكانية المتضررة من جراء الصراعات، ويناشدون المجتمع المانح المحافظة على التزاماته في توفير المعونة الإنسانية لليبيريا.

ويناشد أعضاء المجلس حكومة ليبريا إفساح المجال أمام الوصول بسلامة إلى الوكالات الإنسانية، داعين الأطراف كافة إلى إيجاد الظروف اللازمة لتوفير المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين وضمان أمن معسكراتهم.

وأعاد أعضاء المجلس تأكيد ضرورة الامتثال بالكامل لشروط الحظر المنصوص عليها بموجب القرار ١٣٣٤ (٢٠٠١) الذي يحظر تدفق الأسلحة إلى أراضي ليبريا.

ويشجع أعضاء المجلس شبكة السلام النسائية التابعة لاتحاد نهر مانو وسواها من مجموعات المجتمع المدني على مواصلة جهودها المثمرة من أجل تسهيل عملية السلام والحوار في منطقة اتحاد نهر مانو.

ويشجع أعضاء المجلس السلطات الليبرية على مواصلة بذل الجهود من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٤ آب/أغسطس)

يعيد أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم الشديد للحوار بين الأطراف الكونغولية ولما يبذله الميسر السير كيتوميلي ماسيري وفريقه الميداني من جهود.

ويرحب أعضاء المجلس بالاجتماع التحضيري الذي سيعقد في ٢٠ آب/أغسطس مع ميسر الحوار من الأطراف الكونغولية، داعيا الأطراف الكونغولية على بذل قصارى جهدها لكفالة إنجاح هذا الاجتماع.

ويشاطر أعضاء المجلس هاجس الميسر لجهة عدم كفاية تمثيل المرأة الكونغولية في الاجتماع التحضيري. وهم يؤيدون النداء الذي وجهه الميسر إلى الأطراف الكونغولية التي وقعت على اتفاق لوساكا طالبا إليهم زيادة تمثيل المرأة في الاجتماع.

ويؤكد أعضاء المجلس أهمية الدور الذي تؤديه المرأة في الحوار بين الأطراف الكونغولية وكفالة تضمين العملية بعدا جنسانيا، على نحو ما هو منصوص عليه في قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وينتظر أعضاء المجلس باهتمام المعلومات التي سيقدمها السير كيتوميلي ماسيري بشأن نتائج الاجتماع التحضيري ومتابعته.

سيراليون (٩ آب/أغسطس)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن آخر مستجدات الوضع في سيراليون. ورحبوا بالتقدم المحرز في سيراليون خلال الشهرين السابقين، ولا سيما مضي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في الانتشار داخل البلد في أسرع وقت ممكن قبل حلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، والانضمام التدريجي إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج خلال تلك الفترة. بيد أنهم لاحظوا أن ذلك يستلزم متابعة، إضافة إلى تحقيق تقدم هام في ميادين أخرى من قبيل توسيع سلطة الحكومة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك نشر وجود قوي لأفراد الشرطة قبل تهيئة ظروف تتيح بصورة موثوقة إجراء الانتخابات.

وشجع أعضاء المجلس المجتمع المانح على التبرع بمزيد من المبالغ العاجلة للصندوق الاستئماني لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج للتمكن من جني فوائد إعادة اندماج المقاتلين، وأكدوا أهمية التقدم السريع في تطوير برامج إعادة الاندماج.

وأعرب الأعضاء عن تأييدهم للجهود التي يبذلها الرئيس كابا من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة في اتحاد نهر مانو، بما في ذلك احتمال عقد قمة للزعماء.

ونوه أعضاء المجلس بالتجميد الذي أعلنته حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية في ما يتعلق بالتنقيب على الماس، وشجعوا الحكومة على الخروج باستراتيجية طويلة الأجل لإدارة المناطق التي يوجد فيها الماس. وأعربوا عن قلقهم إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب أفراد مرتدين من قوة الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية، داعين الأطراف كافة إلى الامتناع عن استخدام القوة.

وشدد الأعضاء على أهمية قيام حكومة سيراليون وشركائها الآخرين بوضع استراتيجية متكاملة لإجراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن، معلنة عن توقعها لرؤية خلاصة لخطط البعثة إزاء دعم العملية في أقرب فرصة ممكنة.

ورحب أعضاء المجلس بعزم الأمانة العامة على إيفاد بعثة تخطيط إلى سيراليون وبالإضافة التي طرأت مؤخرا على التبرعات في صندوق المحكمة الخاصة، مؤكدين أهمية التزام الجهات المانحة بسرعة بالتعهدات القائمة والحاجة إلى تبرعات جديدة.

وشدد الأعضاء على أهمية المضي في التخطيط للمحكمة والتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ما تقوم به من عمل بشأن لجنة الحقيقة والمصالحة.

الصومال (٢١ آب/أغسطس)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمتها نائبة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن الأوضاع الإنسانية في الصومال.

ناقش أعضاء المجلس الأوضاع الإنسانية في السياق العام للصراع في الصومال. ونوهوا بتحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية لكنهم شددوا على أن استعادة تحسن الأوضاع الإنسانية بشكل ملموس ومحدد ما لم يتم تحقيق تقدم هام في تسوية الصراع والمصالحة السياسية.

ويناشد المجلس الأطراف الصومالية كفالة احترام القانون الإنساني الدولي وتيسير الوصول بحرية ودون عوائق إلى المساعدة الإنسانية، وحثوا الأطراف على كفالة سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المعونة.

وناشدوا المجتمع المانح توفير المساعدة العامة عن طريق الاستجابة لنداء منسق الأنشطة المشتركة بين الوكالات. وأكدوا أهمية دعم الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية القطرية والدولية في تلبية للاحتياجات الإنسانية للشعب الصومالي وتيسير عملية السلام.

ويعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لما يقوم به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أعمال وكذلك المنظمات غير الحكومية في مجال منع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

ويتطلع أعضاء مجلس الأمن إلى صدور تقرير الأمين العام الشامل بشأن الحالة في الصومال، المقرر في أيلول/سبتمبر.